

آثارُ الشَّيخِ العَلَّامَةِ مُحَمَّدِ الأَمِينِ الشَّنْقِيطِيِّ

(٧)



مطبوعات الجمع

أَرَابُ البَحْرِ وَالمَنَاطِقِ

تأليف
الشَّيخِ العَلَّامَةِ مُحَمَّدِ الأَمِينِ بنِ مُحَمَّدِ المَخْتَارِ الجَكِينِ الشَّنْقِيطِيِّ
١٣٩٣ - ١٣٤٥

تَحْقِيقُ

سَعُودِ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ العَرِيفِيِّ

إشراف

بِكَلْبِ بنِ عَبْدِ اللّهِ البُورَينِيِّ

وَقَفَّ

مُؤَسَّسَةِ سَليمانِ بنِ عَبْدِ العَزِيزِ الرَّاجِي الخَيْرِيَّةِ

بِإِذْنِ عَالِمِ القَوَائِدِ

لِلنَّشْرِ وَالتَّوَرِيعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرَّابِعُ وَالْمُنَاطِقُ



مؤسسة سليمان بن عبدالعزيز الراجحي الخيرية
SULAIMAN BIN ABDUL AZIZ AL RAJHI CHARITABLE FOUNDATION

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ

دار عالم القوائد

للنشر والتوزيع

مكة المكرمة ص. ب ٢٩٢٨
هاتف ٥٥٠٥٢٠٥ فاكس ٥٥٤٢٢٠٩

الصف والإخراج دار عالم القوائد للنشر والتوزيع

تقديم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

وبعد؛ فيسرنى أن أقدم للقارئ الكريم كتاب «آداب البحث والمناظرة» للعلامة المفسر الفقيه الأصولي الشيخ محمد الأمين الجكني الشنقيطي - رحمه الله -، في حلته الجديدة - ضمن مشروع آثار العلامة الشنقيطي - بعد مراجعته وتصحيحه والتعليق عليه بقدر ما تدعو إليه الحاجة، وكان الكتاب قد طبع عام ١٣٨٨ بالمدينة النبوية، وأشرف على طبعه ووضع عناوينه - كما جاء في آخر تلك الطبعة - المشرف على مطبوعات الجامعة الإسلامية فضيلة الشيخ عطية محمد سالم - رحمه الله -، وهو من أخص تلاميذ المؤلف، إلا أن تلك الطبعة جاءت كثيرة الأخطاء، غير منسقة الفقرات، وذلك ما حال بين القارئ والانتفاع بالكتاب على الوجه المطلوب.

ومعلوم أن موضوع الكتاب من الموضوعات الدقيقة، التي قد تتأثر بأدنى خطأ طباعي، أو دمج بين المسائل والأمثلة في فقرة واحدة دون تفصيلها وتمييزها، وقد جربت ذلك في هذا الكتاب دراسة وتدريسًا فوجدت له أبلغ الأثر، فكم سهل حسن ترتيب فقرات الكتاب على القارئ فهم المسائل، وذلك ما افتقرت إليه طبعة الكتاب السابقة، فلا عجب أن انصرف عنه إلى غيره كثيرًا من المشتغلين بفني المنطق والجدل، مع تميزه على غيره من كتب هذين الفنين من عدة وجوه:

منها: أنه جمع بين الوجازة ووضوح العبارة ودقتها، وسهولة

الأسلوب مع متانة المادة العلمية، وذلك ما يندر بالنسبة إلى طبيعة موضوع الكتاب.

ومنها: أن المؤلف اعتنى بالأمثلة الواقعية، والنماذج التطبيقية، وأورد الكثير منها، فطبق القياس المنطقي بأشكاله على المناظرة في بعض مسائل الاعتقاد كالاستواء والرؤية، وطبق طرق الجدل والمناظرة على قواعد العلة في علم الأصول، ولاشك أن كثرة الأمثلة الواقعية مما يعين طالب العلم على فهم الأصول والمسائل ذات الدقة والصعوبة، كما أنها تقرب من الثمرة المرجوة من هذا النوع من العلوم.

ومنها: أن مؤلفه إمام محقق فقيه مفسر أصولي موسوعي، وقد اجتمعت له آلة الاجتهاد على وجه لم يُعرف عن غيره من معاصريه، وهو لم يُخلِ كتابه هذا من بعض الترجيحات والتعقبات والنقود وإن لم يلتزم بذلك تجنبًا للإطالة، ولاشك أن عالمًا في مرتبته تجدر العناية بآرائه وترجيحاته.

وأخرى حسنة جميلة: وهي أن المؤلف سلفي المعتقد، أثري المنهج، زَيَّن كتابه بخاتمة نفيسة في الحض على التمسك بالسنة، واتباع منهج السلف الصالح في الاعتقاد، والإعراض عن طريقة الخلف، خصوصًا في الصفات الإلهية، التي كثر الخوض فيها بالباطل من بعض طوائف الأمة. وكان لفني المنطق والجدل دورهما البارز في ذلك؛ فكم من مبتدع مخالف لصريح الكتاب والسنة رَوَّج لمقالته البدعية بزعم أنها من القواطع العقلية، والنتائج المنطقية، وكم من

مشتغل بالعلم سلّم لأهل البدع أو تهب مخالفتهم والرد عليهم لتوهمه صحة ما ادعوه من اليقينيّات المنطقية .

وميزات الكتاب غير هذه كثيرة، ستظهر للقارئ إن شاء الله واضحة في هذه الطبعة، التي كان جل عملنا فيها منصبًا على ضبط النص، وتنقيته من الأخطاء والأوهام، ثم تفصيله في فقرات تراعي المادة العلمية وطبيعة الموضوع، بحث يناسب طالب العلم المبتدئ، وخصوصًا دارسي الأصولين: أصول الدين، وأصول الفقه؛ فهو من خير المقدمات للمتخصصين في العقيدة عند نقدهم للمنطق اليوناني، (وهي مادة معتمدة في أقسام العقيدة بالجامعات الإسلامية).

وقد جرت العادة بدراسة كتاب شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - «نصيحة أهل الإيمان بالرد على منطق اليونان» المشهور بالرد على المنطقيين، مع التقديم له بدراسة مختصر في المنطق؛ إذ الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فهذا الكتاب فيما رأينا من واقع التجربة، وفي ضوء الميزات السابقة، من خير ما يؤدي هذا الغرض.

أما دارسو أصول الفقه فأولى؛ فأكثر القسم الثاني من الكتاب (البحث والمناظرة) - وهو أكبر قسميه - في ذكر قواعد العلة وتطبيق طرق المناظرة عليها، وهي أدق وأهم مباحث القياس (أهم أبواب أصول الفقه) كما هو معلوم.

وقد حرصت على أن تكون هذه الطبعة مقابلة على أصل الكتاب بخط مؤلفه؛ لكثرة ما رأيت من الأخطاء في الطبعة، وقد تطلبتُ هذا الأصل، لكن لم أحصل على شيء، فلعله لم يحفظ بعد طبع الكتاب،

فاستعنتُ الله على إخراجه على الصورة التي يراها القارىء الكريم بين يديه، معتمداً على طبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة، راجياً ممن يعلم شيئاً عن أي أصل يعتمد عليه أن يتفضل بإفادتنا وله منا جزيل الشكر وخالص الدعاء.

وقد أعادت مكتبة ابن تيمية بالقاهرة إخراج الكتاب في طبعة تجارية بصف جديد بدون تاريخ، إلا أن تلك الطبعة احتفظت بأكثر أخطاء طبعة الجامعة الإسلامية، ولم يُصوّب منها سوى بعض ما كان جلياً لا يخفى، مما لا يعتمد تصويبه على فهم موضوعات الكتاب ومسائله، وأضافت إليها أخطاءً أخرى، كما افتقرت تلك الطبعة كسابقها إلى الترتيب والتنسيق، وخلت من أي خدمة للنص.

ولما كانت أكثر عناوين الطبعة السابقة ليست من وضع المؤلف كما سبقت الإشارة إلى ذلك لم ألتزم بإيرادها في طبعتنا هذه؛ لعدم دقتها أحياناً، ولكونها أشبه بالعناوين الجانبية الزائدة على الحاجة أحياناً أخرى، ومهما يكن، فكونها ليست من وضع المؤلف جعلني في مندوحة من إيرادها، على أنني جعلت فهرساً مفصلاً انتظم مضمونها وزيادة، إلا أنني استبقيت العناوين المنسبكة مع سياق الكلام؛ لأنها لا بد أن تكون من وضع المؤلف، وهي قليلة.

وقد نبهت على أكثر أخطاء الطبعة السابقة؛ ليعلم القارئ فضل طبعتنا هذه عليها، والجهد الذي بذلناه فيها، وليحترز من هذه الأخطاء من عنده الطبعة السابقة، فقد استخرجت بعضها بالمناقيش (كما في ص ١٥، ٣٥، ٤٦، ٦٢، ٨٤، ١٠١، ٢٥٤، ٢٧٧)، وأهملت التنبيه على

بعض الأخطاء الواضحة التي لا تلتبس على القارىء، ولا أخفي أن كثرة الأخطاء في الطبعة السابقة قد أفقدها عندي المكانة التي تُعطى عادة للأصل المخطوط، وجرّأني على إثبات ما أراه صواباً في الصلب دائماً، سواء كان تصويماً، أو إضافة أو حذفاً طفيفين، إلا أنني أجعله بين معكوفين [هكذا]، وأنبه في الحاشية على الخطأ، دون التزام بتعليل التصويب إذا كان واضحاً، وقد كان خير معين لي في ذلك بعد الله - تعالى - سياق الكلام، وسباقه ولحاظه.

أما التعليقات فاقترنت منها على ما دعت الضرورة إليه، فعزوت الأحاديث على قلتها إلى مصادرها مكثفياً بذكر رقم الحديث، وحكمه إن كان خارج الصحيحين، أما الآيات فُكُتبت برسم المصحف، وجعلت أرقامها وسورها في الصلب تخفيفاً للحواشي، وخرّجت الأبيات الشعرية من الدواوين والمصادر الأدبية، كما عرّفت بمن يحتاج إلى التعريف من الأعلام المذكورين، ووضّحت بعض المصطلحات والعبارات المستغلقة على ندرتها، ونبهت على بعض الأوهام التي قد تكون سبق قلم من المؤلف أو المصحح، (كما في ص ١٥، ٥٣، ١٣٠، ١٦١، ١٧٩، ٢٠١، ٢٤٢، ٣٠٥، ٣٣٢)، وعلّقت ثلاث تعليقات موجزة صيانةً لما قد تُحمّله عبارة المؤلف من رأي مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة هو منه بريء، وذلك في ص ٢٢٤، ٢٣٥، ٢٥٨.

كما التزمت بعزو النقول وأقوال العلماء بحسب توفر مصادر المؤلف بين يدي.

ومما تميزت به طبعتنا هذه الإحالات، فقد أكثر المؤلف من قوله (كما سبق أن أشرنا)، (كما سيأتي)، ومعلوم أن هذا النوع من الفنون مترابط الفقرات، منبني آخره على أوله، موضح بعضه لبعض، فالتزمت بالإحالة على رقم الصفحة حيثما أحال المؤلف.

موارد المؤلف:

سبقت الإشارة إلى أن المؤلف عالم موسوعي، وهذا يعني أنه يعتمد في ما يكتب غالبًا على ما يملكه من مخزون علمي غزير، مع ما يفتح الله عليه من الفهم والاستنباط والتحليل والتحرير، والمؤلف - رحمه الله - كما يُعرف من ترجمته قد رُزق حافظًا نادرة، زانها ذكاء عزيز، وعبقرية فذة، وذلك ما ملكه رقاب العلوم والفنون، ولا سيما علوم الآلة ومنها موضوع الكتاب، فهي ماثلة أمامه يقطف منها ما يشاء، فهو بحق (مستلم أستاذية العالم الإسلامي في عصره)، كما وصفه تلميذه العلامة بكر أبو زيد - حفظه الله -، ومن هذا حاله قد يعسر تحديد موارده في كتبه، وله في كتابه هذا عبارات تؤكد ما ذكرنا، نحو: (وعلى هذا القول عامة المنطقيين) (وعليه عامة البيانين) (وعلى هذا جماهير الأصوليين) (وبه يظهر غلط جماهير علماء الأصول)، ونحوها من العبارات التي يعلم من عرف غزارة علم الشيخ أنها مبنية على استقراء، لا مجرد نقل، ومع ذلك فقد نص في هذا الكتاب على بعض الأسماء التي قد تعبر عن بعض موارده، مع أنه يذكرها غالبًا للاستدراك والمناقشة، لا للنقل والعزو، وإليك ما ذكره منها وبعض مواضعها من الكتاب:

- ١ - نظم في المنطق للعلامة المختار بن بونة، ص ٥ .
- ٢ - السلم المنورق في فن المنطق، للأخضري، ص ٥ .
- ٣ - مختصر في علم المنطق، للسنوسي، ص ٨١ .
- ٤ - ابن عرفة، ولم يذكر اسم كتابه، ص ١٣٢ .
- ٥ - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ص ١٧٠ .
- ٦ - ألفية ابن مالك . ص ١٧٤ .
- ٧ - مراقبي السعود، لعبدالله بن الحاج إبراهيم الشنقيطي .
ص ٢٤٤ .
- ٨ - شرح سلم الأخضري للبناني، ص ١٩٦، ٢٧٦، وقد نقل منه
صفحات .
- ٩ - مختصر ابن الحاجب، ص ١٩٨، ٣٠٨ .
- ١٠ - رسالة في البحث والمناظرة، للشريف الجرجاني، ص ٢٠٦ .
- ١١ - ركن الدين العميدي، ولم يذكر اسم كتابه في الجدل، فلعله
رجح إليه بواسطة، ص ٢٠٧ .
- ١٢ - روضة الناظر، لابن قدامة، ص ٣٠٨ .
- ١٣ - الباقلاني، ص ٣٢٢ .
- ١٤ - الباجي، ص ٣٢٢، ولم يسمّ لهما كتبًا، فلعله ينقل عنها
بواسطة .

هذا سوى موارد في القراءات والتفسير والحديث والشعر والأدب والنحو والبلاغة والتاريخ وغيرها مما يعتمد فيه على حفظه كما سبقت الإشارة إليه .

ونبه القارئ الكريم إلى أن المؤلف قد ذكر في مقدمته بعض المسائل المتوقف فهمها على دراسة فن المنطق وفهم مصطلحاته، وهو - رحمه الله - إنما خاطب بها غير المبتدئين، فلا يعترض عليه بأن هذا من استباق الكلام، وتقديم ما حقه التأخير، ويمكن للمبتدئ تجاوزها وتأخيرها إلى ما بعد فهم المقدمة المنطقية .

كما أنه - رحمه الله تعالى - لم يستوعب جميع مباحث المنطق طلبًا للاختصار، فترك ذكر لواحق القياس وغيرها من المسائل التي نبه على تركها اختصارًا مرارًا في كتابه، فمن أرادها فعليه بمطولات هذا الفن .

وفي ختام هذا التقديم نستسمح القارئ الكريم العذر في أي تقصير يلحظه في خدمة هذا الكتاب النفيس، ونسأل الله - تعالى - أن يتغمد مؤلفه بوسع رحمته، إنه جواد كريم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين .

د . سعود بن عبدالعزيز بن محمد العريفي

مكة المكرمة - جامعة أم القرى - قسم العقيدة